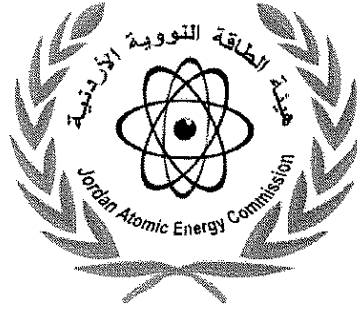


بسم الله الرحمن الرحيم



كلمة
المملكة الأردنية الهاشمية
في
الدورة الثانية والخمسين
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
2008/10/4-9/29

الدكتور خالد طوقان
رئيس هيئة الطاقة الذرية الأردنية

فيينا / النمسا

السيد الرئيس
السادة نواب الرئيس
السادة رؤساء الوفود وأعضائها
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أود بدايةً أن أتقدم منكم باسم المملكة الأردنية الهاشمية
باصدق التهاني بانتخابكم رئيساً للدورة الثانية
والخمسين للمؤتمر العام للوكالة، وان أؤكد لكم تقنياً
التامة بقدرتكم على ادارة دفة هذه الدورة والوصول بها الى
النتائج التي نطمح إليها جميعاً. كما أود أن أتقدم بالتهنئة أيضاً
لأعضاء اللجنة العامة، وان اعرب عن بالغ التقدير لسعادة
ممثل لبنان الدكتور معين حمزة على جهوده المخلصة في
إدارة اعمال الدورة الحادية والخمسين. واسمحوا لي السيد
الرئيس أن أرحب بالأعضاء الجدد الذين انضموا إلى أسرة
الوكالة وإنما نتطلع لان تساهم هذه الدول بفعالية في أعمال
الوكالة بشكل عام، وفي أعمال الدورة الحالية للمؤتمر بشكل
خاص.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لدولة النمسا الصديقة على حسن الضيافة التي تغمرنا بها ولاستضافتها الدائمة للمؤتمر العام للوكالة في رحاب مدينة فيينا.

السيد الرئيس :-

بمناسبة انعقاد هذه الدورة للمؤتمر العام، اسمحوا لي باسمي وباسم وفد بلادي، أن أتقدم بالشكر والامتنان للوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة بمديرها العام، سعادة الدكتور محمد البرادعي، وكافة موظفيها ومستخدميها من خبراء وعاملين، على الجهود المثمرة التي يبذلونها تجاه المجتمع الدولي، لنقل وتوطين التكنولوجيا النووية والإشعاعية وتعزيزها وتطويرها في المجالات السلمية المتعددة في الدول الأعضاء والعمل على تعزيز وتعميق مفهوم الوقاية الإشعاعية والسلامة والأمن والأمان النووي على المستوى العالمي ، فلهم منا كل تقدير واحترام.

السيد الرئيس :-

إننا نشن جهود الوكالة الرامية إلى تحقيق إنجازات مفيدة ذات بعد اجتماعي واقتصادي في الدول الأعضاء في مجالات

مختلفة لاستخدامات العلوم والتكنولوجيا النووية والإشعاعية، كما نثمن جهود الوكالة في مجال توفير فرص تدريب وتأهيل الأطقم والكوادر البشرية العاملة، وتطوير البنى التحتية الأساسية للوقاية الإشعاعية وأمن وأمان المصادر المشعة وتعزيز وتطوير الجانب الرقابي الإشعاعي في الدول الأعضاء، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تعزيز الأمن والامان الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس :-

بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر لا بد لنا من الإشارة إلى ما تواجهه حالياً معظم دول العالم وعلى الأخص دول العالم النامي، ومنها بلادي، حيث يعاني الأردن من أزمات حقيقية وتحديات وصعوبات في مسيرة تقدم متمثلة في القدرة على توفير مصادر الطاقة البديلة لمواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء والذي من المتوقع ان يتعدى (6%) سنوياً، إضافة الى محدودية مصادر الطاقة التقليدية حيث ان المملكة تستورد (95%) من احتياجاتها من الطاقة من الدول المجاورة مما يشكل عبئاً بنسبة (25%) من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى توفير المياه العذبة حيث تعاني بلادي

من نقص في المصادر المائية مع تدني هطول الأمطار وتدني نوعية المياه الصالحة للشرب.

لذا فان بلادي تتمنى على الوكالة تعزيز برامجها ومشاريعها وتكثيف جهودها الهادفة لمساعدة الدول الاعضاء لمواجهة تلك التحديات والصعوبات المتمثلة بنقص مصادر الطاقة والمياه، وهي تحتاج إلى مساعدة حقيقية من الوكالة ومن الدول المانحة ليتسنى لها استخدام الطاقة النووية كبديل حقيقي لإنتاج الكهرباء ولإزالة ملوحة المياه.

وبهذا الصدد أود إعلامكم بأن الأردن قد تقدم خطوات نحو إدراج الطاقة النووية ضمن سلم أولوياته الوطنية في توفير البدائل لتوليد الكهرباء، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضمن القنوات القانونية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وعليه فقد تم اصدار قانون رقم (42) لسنة 2007 وتعديلاته سنة 2008 والذي بموجبه تم انشاء هيئة مستقلة للطاقة الذرية مرتبطة برئاسة الوزراء ويتولى ادارتها والاشراف على شؤونها مجلس مفوضين (يتالف من رئيس واربعة مفوضين من ذوي الخبرة والاختصاص في العلوم والطاقة النووية)، ومن أهم أهدافها العمل على نقل وتوطين التكنولوجيا النووية السلمية وصولاً إلى إنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء لمواجهة الطلب المتزايد عليها نتيجة للتزايد السكاني وتزايد الفرص الاستثمارية في المملكة التي تعكس نموا اقتصاديا مضطربا، وقد باشرنا فعلاً العمل مع الوكالة والدول الصديقة لتنفيذ مشروع لاعداد دراسة جدوى حول

استخدام المفاعلات النووية في إنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر، وقد تم التفاوض بشأن عقد اتفاقيات للتعاون النووي مع عدد من الدول الكبرى التي لها خبرة متميزة في هذا المجال، بما فيها، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا والصين وروسيا وكوريا، حيث تم التوقيع على اتفاقيات تعاون نووي مع الحكومة الفرنسية والحكومة الصينية وتوقيع مذكرات تفاهم مع الحكومة الأمريكية والحكومة الكندية والحكومة البريطانية. ومما يجدر ذكره هنا ان حكومة بلادي قامت بإنشاء شركة خاصة لاستغلال خامات المواد النووية الموجودة في الأردن وأهمها خام اليورانيوم الطبيعي، إضافة إلى إمكانية استخلاصه من خامات الفوسفات.

السيد الرئيس :-

إن تطوير وإدارة أي برنامج نووي يحتاج إلى موارد بشرية فنية والتي يمكن توفيرها عن طريق التكامل مع المؤسسات الأكاديمية التي ينصب دورها على تعليم وتدريب قوى بشرية شابة مؤهلة للعمل في المجالات النووية بعد التخرج.

وحيث أن بناء المفاعل هو الخطوة الأولى للتعريف بالطاقة النووية في الدولة وأن تدريب القوى العاملة يبدأ في هذه المفاعلات ، فسيتم دراسة إنشاء مفاعل بحثي بقدرة تتراوح ما بين 3-5 ميغا واط ليكون مفاعلاً لتدريب وتأهيل القوى البشرية، وبهذا الخصوص تم وضع خطة وطنية شاملة تتضمن ما يلي:

- 1- استحداث برنامج بكالوريوس في الهندسة النووية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- 2- استحداث برامج الماجستير في الفيزياء النووية والطبية في الجامعة الأردنية.
- 3- وضع برامج في الوقاية الإشعاعية وتكنولوجيا الإشعاع في جامعات أردنية مختلفة تتوفر لديها البنى التحتية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج .
- 4- إدخال مساقات تعريفية في العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها في المعاهد والجامعات الأردنية لتعريف المهتمين والدارسين بالتطبيقات المختلفة للعلوم والتكنولوجيا النووية والإشعاعية.

سيدي الرئيس

يتلقى الأردن مساعدات من برنامج التعاون التقني من خلال تنفيذ المشاريع الوطنية والمشاركة في المشاريع الإقليمية والأقليمية ذات الاهتمام، والتي أدت إلى تطور ملموس في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بإسمي وإسم وفد بلادي بالشكر والتقدير للوكالة على هذه المساعدات متمنين مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ واستكمال هذه المشاريع ومن أبرزها مشروع مركز السنكروترون (SESAME) الذي اخذ بمؤازرة الوكالة ومنظمة اليونسكو الصبغة الاقليمية حيث نواصل حالياً

وبالتعاون معها بناء القدرات البشرية في مجال فيزياء المسارعات والتطبيقات الإشعاعية لضوء السنكروترون لتوفير العدد الكافي من المهندسين والفنيين، والأكاديميين المدربين والمؤهلين في هذا المجال، لنتمكن في الوقت المحدد من إنجاز هذا المشروع لوضعه تحت تصرف الباحثين والدارسين لتوثيق عرى التواصل والتعاون العلمي والبحثي بين العلماء في منطقتنا والعالم، علماً بأن الأعمال الإنشائية للمشروع قد انتهت وسيتم افتتاحه رسمياً في الثالث من تشرين الثاني من العام الحالي.

وانطلاقاً من الأهمية التي يوليها الأردن لبرنامج التعاون التقني للوكالة ولتمكين هذا البرنامج من تحقيق أهدافه في دعم الدول الأعضاء، قام الأردن بإعلام الامانة في اليوم الاول لهذا المؤتمر بنيتة الإسهام بكامل الحصة المترتبة عليه لصندوق التعاون التقني للعام المقبل

السيد الرئيس :-

تولي بلادي اهتماماً كبيراً لمفهوم الرقابة الإشعاعية وأمن وأمان المصادر الإشعاعية والمواد النووية، و إحكام السيطرة على التعامل مع النفايات المشعة، وحرارة

المصادر الإشعاعية، ولهذه الغاية فقد أصدرت حكومة
بلادي قانوناً جديداً للوقاية الإشعاعية والأمن والأمان النووي
رقم 43 لسنة 2007، وبموجبه تم إنشاء هيئة مستقلة تسمى
"هيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي" مرتبطة مباشرة برئيس
الوزراء تهدف إلى تنظيم ومراقبة استخدام الطاقة النووية
والأشعة المؤينة والتأكد من توافر شروط ومتطلبات السلامة
العامة والوقاية الإشعاعية والأمان والأمن النووي، وستقوم
الهيئة باستكمال إعداد الأنظمة والتعليمات حول أمن وأمان
المصادر المشعة مستفيدة من الأسس والتوصيات التي توصي
بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما سنعمل على تعزيز
وتطوير وإدامة سجل وطني خاص بالمصادر المشعة منسجم
مع محتوى مدونة قواعد السلوك بشأن أمن وأمان المصادر
المشعة، مؤكداً في هذا المقام تأييدنا ومساندتنا لجهود الوكالة
الرامية إلى تعزيز أمن وأمان المصادر المشعة استناداً لثقافة
مدونة السلوك والإرشادات المرتبطة بها التي أصدرتها
الوكالة وسنعمل على تطبيقهما بمساعدة الوكالة وبالتنسيق مع
الدول الأعضاء.

السيد الرئيس :-

يولي الأردن أهمية كبرى لنظام الضمانات باعتباره عنصراً أساسياً في الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية وحصر استخدام الطاقة النووية في التطبيقات السلمية التي تعود بالفائدة على الدول والشعوب. وقام على هذا الأساس بتوقيع اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة بموجب التزاماته في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن توقيع البروتوكول الإضافي الهادف إلى توطيد نظام الضمانات الشامل.

ويستند الأردن في موقفه هذا إلى قناعته الراسخة بمدى الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن العالميين، وبالأخص على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي لا تزال تعاني من قصور في تطبيق القرارات المتعلقة بإخلائها من الأسلحة النووية. وبهذا الصدد، يؤكد الأردن على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية ل ضمانات الوكالة، تحقيقاً لعالمية المعاهدة في المنطقة وتمهيداً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، مما سيسهم في إحلال السلم والأمن ويشكل

حافزاً للدول للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية
لشعوب المنطقة بدلاً من سباق تسلح يعيق الجهود التنموية
ويفاقم التوتر وعدم الثقة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة الحضور :-

في ختام كلمتي أود أن أجدد ثقة بلادي بالدور الفاعل
الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونتمنى أن تستمر
الجهود في دعم الاستخدام الأمثل للطاقة النووية في التطبيقات
السلمية شاملة جميع أوجه الحياة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،